إقرار قروض مشاريع التحول للري الحديث ضمن برنامج دعم أسعار الفائدة

عرنوس: الري الحديث أولوية لزيادة المساحات المروية والحد من استنزاف المياه

وزير الزراعة لـ«الوطن»: يتيح للفلاح المقترض دعم ٧ بالمئة من قيمة الفائدة

| محمد راكان مصطفى

ناقشت اللجنة العليا للتحول إلى الري الحديث خلال اجتماعها أمس برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء آليات زيادة شريحة الفلاحين الراغبين بالاستفادة من مشروع التحول إلى الري الحديث والكتلة المالية اللازمة لتنفيذه بما يسهم في تحويل آلاف الهكتارات الجديدة إلى الري الحديث وزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في العديد من المنتجات والحد من هدر المياه، لاسيما في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم.

وقررت اللجنة تشميل كل قروض مشاريع التحول للري الحديث ضمن برنامج دعم أسعار الفائدة (صندوق دعم فوائد القروض) وذلك للقروض الممنوحة للفلاحين لغايات التحول إلى الري الحديث. كما اعتمدت اللجنة الآلية الجديدة للاستفادة من صندوق التحول للري الحديث خلال عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ بما فيها مشاريع سهول حلب الجنوبية.

وأكد عرنوس أن الآليات الجديدة تحقق وصول الدعم إلى مستحقيه من جهة وتأمين الاستدامة فيه من جهة أخرى، مشيراً إلى أن مشاريع التحول للري الحديث من الأولويات التي تعمل الحكومة على تنفيذها لزيادة المساحات المروية والحد من استنزاف المخزون الجوفي للمياه.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على أهمية رفع وتيرة العمل في هذه المشاريع واتخاذ الإجراءات التي تضمن تحقيق نقلة نوعية في تنفيذها وإدخال مساحات جديدة وفق خطط وبرامج محددة بالتعاون بين الجهات المعنية، مع مواصلة تقديم المحفزات اللازمة لتشجيع الفلاحين في مختلف المحافظات للتحول إلى الري الحديث.

وتم تكليف وزارة المالية بتعزيز اعتمادات صندوق التحول للري الحديث في حال نفاد الاعتمادات المخصصة لهذا العام والبالغة ٥٠ مليار ليرة سورية.

وزير الزراعة حسان قطنا أوضح لـ«الوطن» أن الهدف من الاجتماع تتبع حسن تنفيذ خطة مشاريع الري الحديث لعام ٢٠٢٤، عملياً الخطة المقررة هي ٩٤٠٠ هكتار منها ٣٠٠٠ هكتار جنوب حلب، وتم وضع التعليمات لتنفيذ خطة العمل، ولفت إلى أنه تم خلال الاجتماع إقرار الأسس الناظمة للراغبين بالتحول إلى مشاريع الري الحديث، منوهاً بإتاحة فرصتين أمام الفلاحين إما بالحصول على دعم من الدولة بنسبة ٤٠بالمئة من قيمة منظومة الري في حال سدد الفلاح ٦٠بالمئة مباشرة نقداً، والفرصة الثانية أمام الفلاحين الراغبين في الحصول على قرض من المصرف الزراعي لشراء المنظومة حيث يتم دعم الفلاح بنسبة وبالوقت ذاته يحصل الفلاح المقترض على دعم ٧ بالمئة من الفائدة يسددها عنه صندوق دعم الفائدة.

وأكد قطنا أن الهدف من تحويل أكبر مساحة ممكنة إلى الري الحديث لمواجهة التحولات البيئية التي تمر بها المنطقة والحفاظ على الموارد المائية.

وقال قطنا: إن إيجابيات الري الحديث ليس فقط بتوفير استهلاك المياه، فإضافة لذلك هو يسهم في زيادة الإنتاجية لأنه يتيح للفلاح إضافة الأسمدة ويسهم في تخفيض عدد العمال، ما يعني بالنتيجة أنه يساعد في تخفيض تكاليف الإنتاج.

وتابع قائلاً: الري الحديث يحتاج إلى ضخ وبالتالي يمكن استخدام الطاقة الشمسية، خاصة أن عملية الضخ لا تحتاج إلى مدخرات إذ يتم تشغيل المضخات مباشرة، وبالتالي يمكن اعتباره استثماراً اقتصادياً على آبار ومصادر الري المستخدم في تطبيق تقنيات الري الحديث.

وكشف قطنا عن وجود سبع شركات معتمدة حالياً هي ملتزمات الري الحديث وهي مراقبة من قبل إدارة الصندوق لجهة التقيد بنوع المواد المستخدمة وتحليلها حيث يكون مطابقاً للمواصفات القياسية السورية المعتمدة لشبكات الري.

وعن آلية تقدم الفلاح للحصول على التسهيلات الممنوحة أوضح أنه على من يرغب بتركيب شبكة مراجعة فرع إدارة الصندوق في محافظته والتقدم بطلب، يتم تحويله مباشرة إلى اللجنة الدارسة التي تعد الدراسة وتعد القيمة، وتخير الفلاح بين مسار الدفع النقدي أو الاقتراض من المصرف الزراعي، ومباشرة بعد الإقرار يستفيد من الدعم الحكومي وفق الطريقة التي اختارها، وتقوم الشركة بتركيب شبكة الري ويتم استلامها ويمارس عملية الري وفق المقنن المائي.

ولفت الوزير إلى وجود طرق أخرى للري الحديث بشبكات الري الحكومية، تتعلق بعملية تسوية الأرض باستخدام الجرار للتسوية بالليزر، موضحاً أنه وبعد أن كان أكثر من ٢٠ جراراً قبل الحرب على سورية تمت سرقة عدد كبير منها وبقي لدينا ٧ جرارات يوجد حالياً ثلاثة منها في الخدمة ويتم العمل على صيانة الباقي، مضيفاً: وبعد أن تتم عملية التسوية بالليزر تتم عملية الري إما بالسيفونات أو بأساليب ري حديثة توفر هدر المياه بحدود ٢٠-٢٥ بالمئة، وعند تركيب منظومات الري الحديثة على الآبار يصل التوفير إلى ٣٥ بالمئة.

وختم قطنا بالقول: الري الحديث مشروع وطني، حيث تسعى الحكومة لتحويل كل المساحات المزروعة إلى طرق الري الحديثة.

حضر الاجتماع وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والموارد المائية والزراعة والإصلاح الزراعي والمالية والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي ورئيس الاتحاد العام للفلاحين، ومعاون وزير الزراعة ومدير صندوق التحول للري الحديث.

مشاكل المنطقة الصناعية بحماة

تأخر الحرفيين بسداد التزاماتهم وتلكؤ الكهرباء وعدم صرف الكشوف لشركة الطرق

| محمد أحمد خبازي

بيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع المناطق الصناعية في محافظة حماة علي الصالح لـ«الوطن»، أنه بلغ عدد المقاسم التي باشر أصحابها بالبناء في توسع المنطقة الصناعية الأول في مدينة حماة حتى تاريخه ٢٥٥ مقسماً، وعدد المقاسم المبنية على الهيكل ٣٢ مقسماً وعدد المقاسم المستثمرة ٢ فقط.

وأشار إلى أن التوسع يمتد على مساحة بنحو ٢٥٤ هكتاراً تم استملاكها بالعام ١٩٩٩، وهي مخصصة للصناعات والحرف المتوسطة والخفيفة، وقد جرّئ إلى ٤ أجزاء و٣ مراحل تنفيذ، وخصص الجزء الأول للحرفيين أصحاب الصناعات الخفيفة مثل البلوك وقص وجلي الرخام والنجارة بأنواعها والحدادة والألمنيوم، وعدد مقاسمه ٩٦٠ مقسماً وتم تخصيص ٨٦٥ حرفياً من هذه المهن للمتقدمين من خلال إعلانات في أعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٣ و٢٠١٤، وقد بلغت نسبة تجهيزه بالبنى التحتية ٥٠ بالمئة فقط، لافتاً إلى أنه لوحظ بطء في استكمال تنفيذ الأبنية.

وأشار الصالح إلى أن الجزء الثاني مخصص للصناعيين من أصحاب الصناعات المتوسطة والكيميائية والهندسية والنسيجية، وفيه مساحة مخصصة للقطاع العام، وعدد المقاسم الهندسية ١٠٧ والكيميائية ١١٧ والنسيجية ٣٢ وهو مجهز بالبنى التحتية بنسبة ٤٠ بالمئة فقط. وأما الثالث فخصص للصناعيين أصحاب الصناعات الغذائية ومساحة للقطاع العام، وعدد المقاسم ٨٢ ونسبة تجهيزه بالبنى التحتية ٣٠ بالمئة فقط، على حين عدد المقاسم التي باشر أصحابها بالبناء فيها ٧٢، والمبنية على الهيكل ٢١، والمستثمرة ٢.

وأوضح الصالح أن الجزء الرابع من التوسع مخصص للحرفيين أصحاب الصناعات الخفيفة للمهن المتوقع نقلها من المخطط التنظيمي لمدينة حماة، وهي مسالخ الفروج وأجبان وألبان وصيانة السيارات، وهو غير مجهز بالبنى التحتية المطلوبة، ونسبة تجهيزه ١٠ بالمئة فقط، وحصة مجلس مدينة حماة ١٢,٥ بالمئة من المقاسم الصناعية والحرفية.

ولفت الصالح إلى أن المبالغ المصروفة لمشاريع التوسع حتى نهايه الشهر الثامن من عام ٢٠٢٣، نحو ٩ مليارات ليرة لتنفيذ أعمال البنى التحتية من فتح قوالب الطرق وتنفيذ أعمال حفريات وصرف صحي وتعبيد طرق وتسوية كتل ترابية ومحطة تحويل كهرباء، وحفر آبار ومد شبكة مياه وبناء خزان عال، وبدلات وفوائد الاستملاك ونفقات التأسيس والنفقات الإدارية.

وعن المعوقات والصعوبات في الواقع الصناعي والحرفي بالتوسع الأول، ذكر الصالح أنها تنحصر في تأخر الحرفيين المخصصين بمقاسم بتنفيذ الأبنية تمهيداً لنقلهم من أحياء المدينة إلى التوسع، وتأخرهم في تسديد ما يترتب عليهم من أقساط وعدم تعاون اتحاد الحرفيين بهذا الخصوص إضافة لتأخر شركة كهرباء حماة في استكمال إنجاز شبكات التوتر الخاصة بتغذية المنطقة الصناعية، وعدم صرف الكشوف المالية المستحقة للشركة العامة للطرق وهي الجهة المنفذة لمشاريع البنى التحتية المولة من إعانة رئيس مجلس الوزراء خلال زيارته لحماة بداية عام ٢٠١٧، وهذا ما أدى إلى تأخير إنجاز المشاريع إلى جانب عدم تعاون فرع حماة لهيئة الاستثمار بإلزام المخصصين وعددهم ٣٠ مستثمراً بالبدء بالبناء.

وأشار الصالح إلى أن الصعوبة الأهم هي ارتفاع تكاليف تنفيذ البنى التحتية في التوسع، وبشكل متسارع نظراً لما تعانيه البلاد من حصار اقتصادي جائر.

إضافة إلى أن بيع مقاسم الفئة الأولى في حينه بأسعار متدنية، سبب ضعفاً في إيرادات المنطقة، وتوقف مجلس مدينة حماة منذ بداية العام ٢٠٢٣ عن استكمال تنفيذ البنى التحتية لعدم وجود اعتماد متوافر في موازنة توسع المنطقة الصناعية.

وأما فيما يتعلق بالمناطق الصناعية في مدن المحافظة الأخرى، فذكر الصالح أن في مدينة سلمية منطقة صناعية مساحتها ٩٠ هكتاراً، منها أكثر من ١٥ هكتاراً تمثل المنطقة الصناعية القائمة والمستثمرة، ولكن يوجد حالياً مشكلة في بئر المياه الحالي لكون المياه كبريتية وبحاجه لتكاليف عالية لتحليتها، ويتم العمل مع المؤسسة العامة لمياه الشرب لإمكانية تغذية الصناعيين بالمياه.

كما يتم العمل حالياً لدراسة تركيب مركز تحويل لفصل المنطقة الصناعية عن الأحياء السكنية لتجميع ساعات الوصل الكهربائي. وأما المساحة المتبقية فهي أكثر من ٧٤ هكتاراً وهي ملاصقة للقديمة، ولم يتم استملاكها لغايته لعدم توافر السيولة اللازمة.

وعن المنطقة الصناعية في السقيلبية ذكر الصالح أنها تقع في الجهة الجنوبية الشرقية من المدينة، ومساحتها ١٨ هكتاراً ولها مخطط تفصيلي مدروس لتضم ١٨٥ مقسماً لحرف وصناعات متنوعة، ولم يتم البدء بها لغايته وهي قيد الاستملاك وتعد منطقة توزيع إجباري.

وأضاف: هناك منطقة حرفية بمساحة ٣ هكتارات على أراضي أملاك عامة تضم ٦٩ مقسماً، منها ١٩ مستثمرة، وتضم حرفاً متنوعة، وتم فيها تنفيذ مشروع صرف صحي بشكل كامل، ويتم العمل مع شركة الكهرباء لتأمين الكابلات اللازمة لغرفة محولة.

وفي مدينة مصياف هناك منطقة ملحوظة على المخطط التنظيمي لتكون منطقة صناعية، بمساحة ٣٥ هكتاراً معظمها أملاك خاصة، وقد تم استملاك ٢٣ هكتاراً منها ودفع قيمة معظم بدلات الاستملاك بنحو ١٧٢ مليون ليرة، وحالياً يتم العمل على استكمال دراسة أضابير البنية التحتية بالتنسيق مع الجهات المعنية، وذلك للبدء بإنجازها، ولكن يوجد مشكلة هي بناء الثانوية الزراعية الذي يتوسط مخططها، ويتم حالياً دراسة تعديل المخطط التنظيمي التفصيلي للمنطقة الصناعية.

وأضاف الصالح: إنه في مدينة طيبة الإمام شمال حماة، يوجد منطقة صناعية ملحوظة على المخطط التنظيمي، ولكن هناك مشكلة بالاستملاك لكونها تقع على أراضي أملاك خاصة، وقد تم التوجيه لإقامتها على أراضي أملاك عامة، بالتنسيق مع مديرية الزراعة.

وفي بلدة كفربهم تقع المنطقة الصناعية شمال شرقها، ومساحتها أكثر من ٣٨ هكتاراً بعدد مقاسم ٧٠٨ وتم دفع كامل بدلات الاستملاك وقيمتها ٢٥ مليون ليرة، وتم البدء بتنفيذ جزء من هذه المنطقة بمساحة أكثر من ٢ هكتار، لأن المنطقة بحاجة ماسة إلى تنفيذ بنية تحتية وهي بحاجة إلى إعانة مالية، وفي مدينة صوران مساحة المنطقة الصناعية والحرفية فيها أكثر من ١٤ هكتاراً، وتم إعداد المخطط التفصيلي لها، ويتم حالياً إعداد الإضبارة التنفيذية للخدمات والبنية التحتية.

وفي مدينة مورك منطقة صناعية وحرفية ومساحتها أكثر من ٥ هكتارات، وتقع على أملاك خاصة ولها مخطط تفصيلي، وتم البدء فيها بتنفيذ مشروع طرق، وتمت دراسة المخطط التفصيلي.

وفي مدينة كفر زيتا تقع المنطقة الصناعية في الجهة الشرقية الجنوبية، ومساحتها ١١,٥ هكتاراً، منها ٣,٥ أملاك بلدية، والباقي أملاك أوقاف وتمت تسوية الوضع الاستملاكي لها ودفع كامل بدلات الاستملاك، ولها مخطط تفصيلي مصدق بالعام ٢٠١٠، وتجاوزت نسبة التنفيذ فيها ٨٥ بالمئة، حيث تم تنفيذ مشاريع بنية تحتية من طرق وصرف صحي ومياه وكهرباء وهاتف، ولكن الوضع الذي مرت به كفر زيتا أدى إلى توقف العمل فيها وتعرضت المنطقة الصناعية والحرفية إلى أضرار مثل تخريب للطرق وشبكة المياه والخزان والمضخة والآبار، وشبكتي الصرف الصحي والكهرباء.

ولفت الصالح إلى أن بلدة شطحة بمنطقة الغاب، تضم منطقة صناعية وحرفية بمساحة أكثر من ٨ هكتارات، وتقع على أراضي أملاك دولة وبلدة، وتم إعداد مخططها التفصيلي ونقل الملكية، وتنفيذ شبكة الصرف الصحي والمرحلة الأولى من مشروع الطرق.

«المرونة» الكلمة التي تكررت في دراسة التنمية الإقليمية

ستة وزراء يطرحون أفكارهم للمستقبل

وزير الإسكان لـ«الوطن»: إعادة التفكير في إدارة التنمية الإقليمية وجعلها أكثر مرونة والتوجه نحو التشاركية

| هناء غانم

محاور عديدة تتعلق بالتنمية الإقليمية ناقشتها ورشة العمل التي انطلقت أمس بحضور ستة وزراء تحت عنوان ما بين الواقع وآفاق تطويرها (التي أقامتها وزارة الأشغال العامة والإسكان) هيئة التخطيط الإقليمي، حيث حضر كل من وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف ووزراء الموارد المائية والسياحة والتعليم العالي والزراعة والإدارة المحلية والبيئة وعدد من المعنيين في قاعة رضى سعيد بجامعة دمشق.

وتناولت الورشة قراءة في تجارب إدارة التنمية الإقليمية والدروس المستفادة منها مع الواقع السوري، واقع إدارة التنمية الإقليمية في سورية كما تتناول الورشة المعوقات والتحديات أمام إدارة التنمية الإقليمية إضافة لعرض مقترحات تطوير إدارة التنمية الإقليمية وغيرها من المواضيع.

وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أكد لـ«الوطن» الحاجة لإعادة التفكير بعمق في إدارة التنمية الإقليمية وجعلها أكثر مرونة والتوجه نحو التعاون التشاركي واتباع منهجية علمية لخطط العمل المستقبلية وترجمتها على أرض الواقع وتحقق تنمية مكانية عادلة تلبي الاحتياجات مشيراً إلى أهمية إدارة التنمية الإقليمية والتي تعد محوراً لطالما كان من صلب اهتمامات الحكومة باعتباره أحد الركائز الأساسية بين دور الحكومة والمجمع وأحد إستراتيجيات الحوكمة الرئيسة لإدارة استثمار الموارد والإمكانات بالصورة المثلى.

ولفت الوزير إلى أن التنمية هي عملية تشاركية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي مؤكداً أن الإدارة أيضاً يجب أن تكون تشاركية بين الجهات الثلاث بذلك يكون لدينا إدارة رشيدة ونستطيع من خلالها رفع معدلات التنمية الأمر الذي يؤدي إلى انعكاسها بشكل إيجابي على المجتمع وعلى الأفراد.

وأشار الوزير خلال الورشة إلى أنه وانطلاقاً من سعي الحكومة لتطوير مفاهيم الإدارة الإقليمية. تم اتخاذ بعض الخطوات باتجاه إدارة مرنة للتنمية الإقليمية أولها من خلال الإستراتيجية الوطنية للإسكان التي تشكل إطار العمل الأساسي لعمل وزارة الأشغال العامة والإسكان، كونها ترسم مجموعة السياسات التنفيذية التي تضع المحددات المناسبة لأي خطة إسكانية.

وأشار الوزير إلى أن التحديات والمتغيرات العالمية تتطلب منا أن تتضمن التنمية الإقليمية تطوير بنية تحتية مرنة مستدامة ومقاومة للكوارث تقلل من المخاطر وتزيد من قدرة المجتمعات على التعافي. مؤكداً أن إعادة تشكيل مفهوم التنمية الإقليمية وإضفاء صفة المرونة عليه أصبح أمراً ضرورياً.. ونعني في هذا التحول نهجاً يتجاوز مجرد النمو الاقتصادي أو التوسع العمراني.. حيث لا يمكن الاستمرار في اتباع نموذج التنمية نفسه بشكل منعزل من دون النظر في المفاضلة بين أهداف التنمية الإقليمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وما يتطلبه ذلك من موارد ومؤسسات كفوءة تتطلب نماذج إنمائية تركز على الاستثمار في الأشخاص والمجتمعات.

وطالب الوزير من الحضور والمعنيين بوضع تصور لإدارة التنمية الإقليمية كعملية مرنة ديناميكية ومتجددة. تأخذ بعين الاعتبار التشاركية التامة مع المجمع الأهلي وتأخذ بالحسبان التحديات العالمية الراهنة والمستقبلية لتحويل التحديات إلى قصص بناءة تحدد قواعد العمل المستقبلية وتترجم السياسات والخطط الإقليمية على أرض الواقع ضماناً لوصول ثمار التنمية الإقليمية لجميع أفراد المجتمع وعلى كل المستويات.

الخصوصية السورية

وزيرة الإدارة المحلية والبيئة لمياء شكور قالت: إننا اليوم مدعوون لتوضيح مفاهيم التنمية والخيارات التي تنعكس على ما نريده اليوم في عام ٢٠٢٤ وصولاً إلى رؤية للعام ٢٠٢٥ إلى ٢٠٥٠ موضحة أن هذه الخيارات تساعد بمدخلات التخطيط الإقليمي الراهنة والمتاحة والمبنية مستقبلاً على الموارد المتوافرة والطاقات المتاحة ولفتت إلى ضرورة تفحص مفاهيم الخيارات الإستراتيجية المنبثقة عن التخطيط الإقليمي والتي تنعكس على المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في سورية وتساعد في تحديد مدخلات التخطيط الإقليمي المتاحة والمبنية على الطاقات والوصول إلى مخرجات فعالة مستقبلاً في مجال التنمية الإقليمية ومواجهة التحديات التي تعترض تنفيذها والاستفادة من التجارب الدولية الإقليمية والبحث عن الخصوصية السورية في التخطيط الإقليمي وتطوير واقع الاستثمار الأمثل لموارد كل منطقة والحفاظ عليها لأن ما نقرره اليوم سوف يحدد مستقبل سورية في قادم الأيام ولسنوات عديدة..

أكثر القطاعات المؤثرة والمتأثرة

بدوره وزير الزراعة محمد حسان قطنا قال: إن القطاع الزراعي يعتبر من أكثر القطاعات المؤثرة والمتأثرة في عملية التنمية التي يجب أن تعتمد رؤية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الأراضي الزراعية والكثافة السكانية حتى نتمكن من الوصول إلى الاستخدام الفعال للأراضي بحسب استعمالاتها، مؤكداً ضرورة التوجه نحو اعتماد محاور جديدة للتنمية الاقتصادية والسكانية والزراعية وفق المتاح من الموارد وتوافر الخدمات واعتماد تخطيط إقليمي مكاني، وضرورة الربط بين الأقاليم ومحاور التنمية ومابين الأقاليم ودول الجوار إلى جانب التعاون والتشاركية مع المجتمع المحلي، وإعداد دراسات خاصة للمناطق المهمشة للاستفادة من مواردها وتوظيفها بما يخدم السكان فيها.

وركز الوزير قطنا على وضع سياسات وبرامج يمكن تنفيذها على أرض الواقع والبحث عن آليات لتطبيق القانون بصرامة لنستطيع تنفيذ هذه البرامج والسياسات، وتحديد المسار الصحيح للمرحلة القادمة في إعداد المخططات التنظيمية التي تواكب وتلبي الاحتياجات السكانية والصناعية والزراعية، لافتاً إلى أهمية تحديد الأولويات والتركيز على الإدارة لكل إقليم.

المقومات المكانية والموارد الطبيعية

وزير المواد المائية حسين مخلوف قال: إن الموارد المائية أساس كل تخطيط وطني أو إقليمي، مبيناً الحاجة الماسة لوضع آليات لتطبيق الخطط والبرامج. لافتاً إلى أننا بحاجة إلى آلية لتقييم مدى الالتزام بتطبيق برنامج الإطار الوطني الذي وضع على مستوى القطر.

وقال مخلوف: للأسف نحن نضع البرامج والخطط والتشريعات لكن السؤال هل يتم الالتزام بالبرامج والخطط؟ وأين نحن من ذلك؟

وأشار إلى أهمية الاعتماد على المقومات المكانية والموارد الطبيعية في الأقاليم التخطيطية وضرورة وجود آليات محددة وممنهجة تحدد مدى الالتزام بالأطر الوطنية والبرامج التنفيذية التي تم اعتمادها في تنفيذ الإستراتيجيات التنموية لافتاً إلى ضرورة التركيز على استثمار الموارد الطبيعية والبشرية وترسيخها للنهوض بواقع التنمية المستدامة في الأقاليم المحددة في الإطار الوطني ومواكبة احتياجاته وتحديد سياسات دقيقة وممنهجة ومرنة وترجمتها عملياً من أجل الوصول إلى التنمية الوطنية المستدامة.

استثمار كل ما هو جميل

وزير السياحة محمد رامي مارتيني أكد أن التنمية الإقليمية تعني تنمية محلية شاملة وبمشاركة المجتمع المحلي، مشيراً إلى أن الاستفادة من تجارب الدول في مجال التخطيط الإقليمي والتنمية العمرانية والسكانية واستثمار الموارد مهمة لجهة تحقيق التنمية المستدامة لسورية ما بعد الحرب في ظل ضرورة معالجة العراقيل التي تواجه عملية التنمية الإقليمية والوطنية الشاملة داعياً إلى التوجه لاستثمار كل ما هو جميل في سورية والأهم الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في التخطيط الإقليمي مشيراً إلى أن المجتمعات الأهلية والمحلية يجب أن يكون لها دور كبير في رسم مستقبل التجمعات الحضارية والريفية وكل النشاطات الاقتصادية، كما دعا هيئة التخطيط والتعاون الدولي لوضع دراسة جديدة ومعمقة وإعادة النظر بالبرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب وخاصة أنه وضع في عام ٢٠١٩ والتشبيك والتنسيق التام مع هيئة التخطيط الإقليمي.

تصويب الخريطة التعليمية

وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم قال نحن شركاء مع معهد التخطيط الإقليمي ولنا دور بالنهوض وتنشيط الأقاليم السبعة من حيث الإطار الوطني مشيراً إلى أنه يتم العمل حالياً على تصويب الخريطة التعليمية سواء الجامعات العامة والخاصة والمعاهد بحيث تراعي التوزع الجغرافي وأشكال الأنشطة مع اختصاصات الجامعات وخاصة أن هذا التوزع غير صحيح.

وأكد ضرورة التركيز على الإدارة المكانية المتكاملة وتأمين الخدمات المطلوبة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية لتطوير واقع التنمية الإقليمية في مختلف القطاعات.

إستراتيجية مستدامة متوازنة

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت الدكتورة ريما حداد رئيس هيئة التخطيط الإقليمي أنه تم وضع إستراتيجية للتنمية الإقليمية المستدامة المتوازنة تتمحور حول تعزيز المكانة الإقليمية والاقتصادية وتعزيز الإمكانات الإقليمية اجتماعياً.

مشيرة إلى أنه من أجل تنفيذ التنمية المتوازنة للإقليم تم وضع برنامج زمني لتنفيذ الإجراءات والمشاريع المقترحة موزعة في مجال زمني كل خمس سنوات بما ينسجم مع الخطط الخمسية وبهدف تحقيق الأهداف المرجوة.

في بداية الورشة تم عرضان لواقع إدارة التنمية الإقليمية في سورية والمعوقات والتحديات أمامها. موضحة أن هناك خللاً كبيراً في مفهوم التخطيط والتنمية.

خلل كبير

الدكتور أكرم القش قال: إن هناك خللاً كبيراً في مفهوم التخطيط والتنمية وإننا أمام مشكلة نحن بحاجة لإعادة النظر بكل القوانين والتشريعات وبحاجة إلى آلية لتوضيح آلية التخطيط والتنمية في سورية.

مداخلات:

وأشار المشاركون في مداخلاتهم إلى أهمية استثمار أبرز ما تميز به المحافظات وتنمية المناطق الريفية وإعداد الخرائط الإقليمية المناسبة وفق الفرق المتخصصة لتحديد الأولويات والبرامج اللازمة للتنفيذ، وإيلاء الاهتمام للإدارات الإقليمية في تطوير واقع العمل وتفعيل دور المجتمع في التشاركية مع الجهات الحكومية، كما طالبوا بتحديد الهوية العمرانية للمناطق السورية مع المحافظة على المدن التراثية ومراعاة أسس التوسع في التخطيط العمراني والسكاني وتحقيق التنمية الإقليمية.

شكور:
الاستفادة من التجارب الدولية ومراعاة الخصوصية السورية

قطنا:
دراسات يمكن تطبيقها على أرض الواقع وتطبيق القانون بصرامة

مخلوف:
نحن نضع الخطط والبرامج ولكن هل يتم الالتزام بها؟!

إبراهيم:
تصويب الخريطة التعليمية سواء للجامعات العامة أم الخاصة